LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

06/07/2012

المغرب/هيئة/أرشيف/سينما

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعيد طبع ستة أفلام روائية مغربية حفظا للذاكرة الوطنية

الرباط/ 05 يوليو 2012 /ومع/ أعاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان طبع ستة أفلام روائية تم إنتاجها بين سنتي 2000 و2004 ، على شكل أقراص "دي.في. دي" ، وذلك تكريما لمبدعيها وتعزيزا لجهود حفظ الذاكرة التي شملتها توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وأوضح بلاغ للمجلس أن هذه المبادرة ، التي تندرج في إطار برنامج مواكبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة ، تهم أفلام : "علي ربيعة والآخرون..." لأحمد بولان، و"طيف نزار" لكمال كمال، و"ذاكرة معتقلة" لجيلالي فرحاتي، و"منى صابر" لعبد الحي العراقي، و " جوهرة بين الحبس" لسعد الشرايبي، و "درب مولاي الشريف" لحسن بنجلون.

وأضاف المصدر نفسه أن المجلس يسعى ، من وراء إعادة طبع هذه الأفلام التي يجمعها قاسم مشترك يتجلى في تناولها " للمرحلة الأكثر راهنية والأكثر اضطرابا من تاريخ المغرب"، إلى تكريم مخرجيها الذين ساهموا بإبداعاتهم هذه في المسار الذي أطلقه المغرب في العشرية الأخيرة لقراءة تاريخه بمقاربات منفتحة ومتعددة.

وذكر البلاغ بأن المغرب قطع أشواطا في سبيل حفظ الذاكرة والتاريخ الراهن، مشيرا في هذا الصدد إلى نشر شهادات معتقلين سابقين، وعمل هيئة الإنصاف والمصالحة وتوصياتها المتعلقة بمجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة، وإحداث المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، وتبني قانون حديث للأرشيف، وانطلاق عمل مؤسسة أرشيف المغرب، وانطلاق أولى عمليات جرد الأرشيف المغربي، العمومي والخاص، وكذا إحداث سلك الماستر في تاريخ الزمن الراهن، وبناء مركز الدراسات والأبحاث في تاريخ الزمن الراهن.

وأشار إلى أنه تعزيزا لهذه الجهود، نظم المجلس ثلاث ندوات كبرى في كل من الحسيمة (يوليو 2011) والداخلة (دجنبر 2011) وورزازات (يناير 2012)، شارك فيها عدد كبير من الباحثين المغاربة والأجانب، بهدف خلق دينامية تستهدف إحداث ثلاث متاحف جهوية لحفظ التاريخ والذاكرة.

كما تم في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ، من خلال برنامج جبر الضرر الجماعي، تمويل عدد من المشاريع الجمعوية المرتبطة بالذاكرة، علاوة على برنامج مواكبة توصيات الهيئة في مجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة الذي أطلق سنة 2010، بشراكة مع الاتحاد الأروبي، والذي يهدف إلى تعزيز مسار إرساء الديمقراطية وإعمال حقوق الإنسان، بشكل عام، وتيسير تنفيذ توصيات الهيئة المتعلقة بالأرشيف والبحث التاريخي ونشر وتعميم المعارف حول التاريخ الراهن بالمغرب وحفظ الذاكرة، بشكل خاص. ب/ي س / خ ش

مجلس حقوق الإنسان المغربي يعيد طبع 6 أفلام روائية حفظا للذاكرة

5 يوليو, 2012 - 18:09

مغارب كم ـــ الرباط

أعاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان طبع ستة أفلام روائية تم إنتاجها بين سنتي 2000 و2004 ، على شكل أقراص "دي.في. دي" ، وذلك تكريما لمبدعيها وتعزيزا لجهود حفظ الذاكرة التي شملتها توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وأوضح بيان للمجلس أن هذه المبادرة ،التي تندرج في إطار برنامج مواكبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة ، تهم أفلام : "علي ربيعة والآخرون..." لأحمد بولان، و"طيف نزار" لكمال كمال، و"ذاكرة معتقلة" لجيلالي فرحاتي، و"منى صابر" لعبد الحي العراقي، و " جوهرة بين الحبس" لسعد الشرايبي، و "درب مولاي الشريف" لحسن بنجلون.

وأضاف المصدر نفسه أن المجلس يسعى ، من وراء إعادة طبع هذه الأفلام التي يجمعها قاسم مشترك يتجلى في تناولها " للمرحلة الأكثر راهنية والأكثر اضطرابا من تاريخ المغرب"، إلى تكريم مخرجيها الذين ساهموا بإبداعاتهم هذه في المسار الذي أطلقه المغرب في العشرية الأخيرة لقراءة تاريخه بمقاربات منفتحة ومتعددة، وفق وكالة الأنباء المغربية.

وذكر البيان، بأن المغرب قطع أشواطا في سبيل حفظ الذاكرة والتاريخ الراهن، مشيرا في هذا الصدد إلى نشر شهادات معتقلين سابقين، وعمل هيئة الإنصاف والمصالحة وتوصياتها المتعلقة بمجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة، وإحداث المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، وتبني قانون حديث للأرشيف، وانطلاق عمل مؤسسة أرشيف المغرب، وانطلاق أولى عمليات جرد الأرشيف المغربي، العمومي والخاص، وكذا إحداث سلك الماستر في تاريخ الزمن الراهن، وبناء مركز الدراسات والأبحاث في تاريخ الزمن الراهن.

وأشار إلى أنه تعزيزا لهذه الجهود، نظم المجلس ثلاث ندوات كبرى في كل من الحسيمة (يوليو 2011) والداخلة (دجنبر 2011) وورزازات (يناير 2012)، شارك فيها عدد كبير من الباحثين المغاربة والأجانب، بهدف خلق دينامية تستهدف إحداث ثلاث متاحف جهوية لحفظ التاريخ والذاكرة.

كما تم في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ، من خلال برنامج جبر الضرر الجماعي، تمويل عدد من المشاريع الجمعوية المرتبطة بالذاكرة، علاوة على برنامج مواكبة توصيات الهيئة في مجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة الذي أطلق سنة 2010، بشراكة مع الاتحاد الأروبي، والذي يهدف إلى تعزيز مسار إرساء الديمقراطية وإعمال حقوق الإنسان، بشكل عام، وتيسير تنفيذ توصيات الهيئة المتعلقة بالأرشيف والبحث التاريخي ونشر وتعميم المعارف حول التاريخ الراهن بالمغرب وحفظ الذاكرة، بشكل خاص.

Droits de l'homme: le CNDH réédite six films

MAP / Said Raissi
05.07.2012
20h10

Une salle de cinéma vide | afp
Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a réédité six films de fiction afin de garder en mémoire les heures les plus noires de l'histoire du Maroc
produits entre 2000 et 2004, dans le but de rendre hommage à leur créateur et consolider les efforts de préservation de la mémoire conformément aux recommandations de l'Instance Equité et réconciliation (IER).
Cette réédition, qui s'inscrit dans le cadre du programme d'accompagnement aux recommandations de l'IER en matière d'Archive, d'Histoire et de Mémoire, concerne les films suivants : "Ali, Rabia et les Autres "de Ahmed Boulane, "Taif Nizar" de Kamal Kamal, "Mémoire en détention" de Jilali Ferhati, "Mouna Saber" de Abdelhaï Laraki, "Jawhara, fille de prison" de Saâd Chraïbi" et "la chambre noire" de Hassan Benjelloun.
A travers la réédition de ces films dont "le point commun est d'affronter la partie la plus récente et la plus tourmentée de l'histoire du Maroc", le Conseil national des droits de l'Homme " entend rendre hommage à ces cinéastes qui ont contribué, par leur talent, au long processus de lecture informée et pluraliste que le Maroc a entrepris depuis une décennie" , indique un communiqué du CNDH .
Le communiqué ajoute que le Maroc a franchi de grands pas dans le sens de la préservation de la mémoire et de l'Histoire du temps présent et entrepris plusieurs initiatives notamment la publication de dizaines de témoignages d'anciens détenus, le travail mené par l'Instance Equité et Réconciliation et ses recommandations en matière d'archive, d'histoire et de mémoire, la création de l'Institut Royal de recherche sur l'histoire du Maroc, l'adoption d'une loi moderne sur les archives, le lancement de l'Institution Archives du Maroc et de l'inventaire des archives publiques et privées marocaines, la mise en place du master du temps présent et la construction du Centre d'études et de recherches sur l'histoire du temps présent.
Parallèlement à ces efforts, le CNDH a organisé trois grands colloques, rassemblant des dizaines de chercheurs marocains et étrangers, à Al Hoceima, (juillet 2011), Dakhla (décembre 2011), et Ouarzazate (janvier 2012), qui ont donné lieu à une dynamique de création de trois musées régionaux d'histoire.
Il est à rappeler que plusieurs projets associatifs relatifs à la mémoire ont été financés dans le cadre de la mise en Âœuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation dans leur volet sur la réparation communautaire, outre le programme d'accompagnement aux recommandations de l'IER en matière d'Archive, d'Histoire et de Mémoire, lancé en 2010 avec le soutien de l'Union Européenne.
Ce programme a pour objectifs de promouvoir le processus de démocratisation et de consolidation des droits de l'Homme, en général, de faciliter la mise en Âœuvre des recommandations de l'IER en matière d'archive, d'histoire et de mémoire, la recherche sur l'histoire et la diffusion des connaissances sur l'histoire du temps présent et la préservation de la mémoire en particulier, souligne la même source.

شكوك حول استخراج رفات الشهيد الاتحادي شيخ العرب

من المنتظر أن تجري، يوم الأحد المقبل، بتنظيم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عملية إعادة دفن رفاة المناضل الاتحادي شفيق المدني. وكان الرفاة قد استخرج من مقبرة بن مسيك بالدارالبيضاء، وخضع لخبرة طبية بمصلحة الطب الشرعي بالعاصمة الاقتصادية، وبعد إطلاع عائلته على مضمون هذه الخبرة حصلت لديها القناعة بكون الرفاة يعود للمناضل شفيق المداني.

ووفق التحريات المجراة من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة والمستكملة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن شفيق المدني تمت تصفيته بعد أن تعرض للاختطاف سنة 1963، ويعد من الرعيل الأول للمقاومين وعضوا بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

وقد نظمت، يوم أمس الخميس بالدارالبيضاء، عائلة شفيق المدني، ندوة صحافية بمقر مركز محمد بنسعيد أيت إيدر للأبحاث والدراسات، لتسليط الضوء على ظروف وملابسات اختطافه واغتياله سنة 1964، والكشف عن حقيقة العثور على قبره وانشال الرفات.

وقدمت عائلة المدني شفيق، التي تحدث باسمها فاضل شفيق (أحد أبناءه)، ملفا يضم مجموعة من الوثائق والمستندات المتعلقة بمجموعة من العقارات التي كانت في ملك عائلة المدني، بالإضافة إلى مراسلات للمحامين، وأخرى موجهة إلى الوزير الأول، ورئيس الحكومة الحالي، ووزير العدل، ووزير المالية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، موضوعها تعويضات من الدولة لفائدة عائلة الشهيد المدني شفيق أو ما يخص تسوية ملفات ماضي الانتهاكات.

من جهة أخرى، علمت صحيفة الاتحاد الاشتراكي من مصادرها الخاصة أنه جرى، أخيرا، بأمر من وكيل الملك بالدارالبيضاء، استخراج رفاة جثة ثانية تحوم الشكوك أنها للشهيد الاتحادي شيخ العرب (أحمد كوليز)، الذي قتل يوم 7 أغسطس 1964

شكوك حول استخراج رفات الشهيد الاتحادي شيخ العرب

الجمعة 6 يوليو 2012 – أصداء المغرب – متابعة

قالت يومية "الاتحاد الإشتراكي"، االجمعة 6 يوليوز، أنه جرى، أخيراً، بأمر من وكيل الملك بالدارالبيضاء، استخراج رفاة جثة تحوم حولها الشكوك أنها تعود للمعارض الاتحادي أحمد أكوليز، المعروف بلقب "شيخ العرب"، الذي قتل يوم 7 أغسطس 1964.

وفي ذات السياق، ذكرت الجريدة، أنه من المنتظر أن تجري، يوم الأحد المقبل، وبتنظيم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عملية إعادة دفن رفاة المناضل الاتحادي شفيق المدني.

وكان الرفاة قد استخرج من مقبرة بن مسيك بالدارالبيضاء، وخضع لخبرة طبية بمصلحة الطب الشرعي بالعاصمة الاقتصادية، وبعد إطلاع عائلته على مضمون هذه الخبرة حصلت لديها القناعة بكون الرفاة يعود للمناضل شفيق المداني.

ووفق التحريات المجراة من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة والمستكملة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن شفيق المدني تمت تصفيته بعد أن تعرض للاختطاف سنة 1963، ويعد من الرعيل الأول للمقاومين وعضوا بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

إعادة دفن رفات المختطف المدني شفيق المختطف واغتاله من طرف أوفقير

19:19:00 05/07/2012 هس ليكس فرنسا

تنظم عائلة المختطف المدني شفيق، الملقب بالمدني لعور، جنازة خاصة لتشييع جثمانه بمقبرة الشهداء بالدارالبيضاء يوم الأحد 8 يوليوز2012 على الساعة الحادية عشر صباحا. وكان المدني شفيق، وهو أحد أعضاء جيش التحرير وأحد مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، قد تعرض للاختطاف والاغتيال من طرف الجنرال أوفقير في يونيو 1964، لتعمل السلطات والمخابرات، آنذاك، على مصادرة أراضيه وممتلكاته، خاصة بمنطقة "كابو نيكرو" بشمال المملكة.

وكما أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان استطاع الكشف عن مكان دفن رفات المدني شفيق، حيث تم دفنه بعد اغتياله بمقبرة سباتة بالدارالبيضاء تحت اسم آخر، إلى أن تم إجراء تحليلات الحمض النووي ليتم التأكد من أن الرفات المكتشفة تعود للمختطف المدني شفيق.

وظلت عائلته تطالب مجموعة "أونا" باسترجاع أراضي العائلة الممتدة على شاطئ "كابونيكرو" بشمال المغرب إلى حدود السنوات الأخيرة وتعويض العائلة عن الإقامات السياحية الفاخرة التي شيدت فوق أراضي المختطف المدني شفيق. كما حظيت قضية نزاع عائلة المدني شفيق مع مجموعة "أونا" باهتمام كل من المحامي عبدالرحيم الجامعي ومحمد بنسعيد أيت إيدر اللذان تدخلا لدى أكثر من جهة.

وسبق لأحد أبناء المدني شفيق أن اعترض موكب الحسن الثاني بأحد المطارات، وهو يقوم بزيارة لإسبانيا في أواسط الثمانينيات، للاحتجاج ضد مصادرة أراضي العائلة من طرف الهولدينغ الملكي. وبعد إخلاء سبيله بعد الضجة التي أقامتها الصحافة الإسبانية، عاود أبن المدني شفيق اعتراض سيارة الحسن الثاني، وهو يغادر قصر ملك إسبانيا، وشرع في جرح دراعه بسكين حادة وسط الطريق العام أمام أنظار الحسن الثاني.

وستنظم عائلة المدني شفيق ندوة صحافية اليوم الخميس 5 يوليوز 2012 بمركز محمد ابن سعيد ايت يدر(بمقر الحزب الاشتراكي الموحد) وذلك على الساعة العاشرة صباحا لتسليط الضوء عن ظروف اختطاف واغتيال المدني شفيق وتقديم وثائق ومستندات وفيلم عن إعادة استخراج الرفات

شكوك حول استخراج رفات الشهيد الاتحادي شيخ العرب

إعادة دفن رفات المناضل الاتحادي شفيق المداني

تجري يوم الاحد المقبل، وبتنظيم من المجلس الوطني لحقوق الانسان، عملية إعادة دفن رفاة المناضل الاتحادي شفيق المداني . وكان الرفاة قد استخرج من مقبرة بن مسيك بالدار البيضاء وخضع لخبرة طبية بمصلحة الطب الشرعي بالعاصمة الاقتصادية ، وبعد اطلاع عائلته على مضمون هذه الخبرة حصلت لديها القناعة بكون الرفاة يعود للمناضل شفيق المداني .

ووفق التحريات المجراة من طرف هيئة الانصاف والمصالحة والمستكملة من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان، فإن شفيق المداني تمت تصفيته بعد ان تعرض للإختطاف سنة 1963 ويعد من الرعيل الاول للمقاومين وعضوا بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

وقد نظمت يوم أمس الخميس، بالدار البيضاء، عائلة الشهيد المدني شفيق، ندوة صحفية بمقر مركز محمد بنسعيد أيت إيدر للأبحاث والدراسات، لتسليط الضوء على ظروف وملابسات اختطاف الشهيد واغتياله سنة 1964، والكشف عن حقيقة العثور على قبره وانتشار الرفات.

وقدمت عائلة الشهيد المدني شفيق، التي تحدث باسمها فاضل شفيق (احد أبناء الشهيد)، ملفا يضم مجموعة من الوثائق والمستندات المتعلقة بمجموعة من العقارات التي كانت في ملك عائلة المدني، بالاضافة إلى مراسلات للمحامين، واخرى موجهة إلى الوزير الأول ورئيس الحكومة الحالي، ووزير العدل ووزير المالية والمجلس الاستشاري لحقوق الانسان موضوعها تعويضات من الدولة لفائدة عائلة الشهيد المدني شفيق او مايخص تسوية ملفات ماضي الانتهاكات...

هذه الندوة، حضرها كذلك إلى جانب عائلة الشهيد المدني شفيق، المجاهد محمد بنسعيد أيت يدر، الذي أشار إلى أن هذا الملف لم يجد له جوابا مقنعا، وذلك باعتباره ملفا وطنيا من ضمن ملفات ضحايا الاختفاء القسري، وماضي الانتهاكات، معتبرا أن ملف عائلة الشهيد المدني شفيق، وملفات أخرى كملف المهدي بنبركة والحسين المانوزي، تعد من ملفات قضايا حقوق الإنسان، وعلى الأحزاب الوطنية والجمعيات والمنظمات الحقوقية أن تعتبرها من القضايا التي تحتاج إلى نضال سياسي، وذلك من أجل الافصاح عن المختفين والمسؤولين عن هذه الانتهاكات واسترداد حقوقهم المعنوية والمادية.

بدوره النقيب عبد الرحيم الجامعي، اشار إلى أنه وضع مذكرتين في الموضوع لدى الوزارة الأولى في عهد عباس الفاسي، ورئاسة الحكومة في عهد عبد الإله بنكيران، ولم يتلق أي جواب في الموضوع.

وللإشارة، سيتم يوم الأحد 8 يوليوز 2012، على الساعة الحادية عشرة نقل رفات الشهيد المدني شفيق إلى مقبرة الشهداء من أجل الدفن.

ومن جهة أخرى، علمنا من مصادرنا الخاصة، أنه تم مؤخرا، بامر من وكيل الملك بالدارالبيضاء، استخراج رفات جثة ثانية تحوم الشكوك أنها للشهيد الإتحادي شيخ العرب (أحمد أكوليز)، الذي قتل يوم 7 غشت 1964 ببلوك سيدي عثمان قرب المسجد المحمدي الشهير بذات الحي، الذي كان قد دشنه المغفور له محمد الخامس في السنوات الأولى للإستقلال. وينحدر شيخ العرب من منطقة أكوليز بإقليم طاطا، وكان من المقاومين المغاربة الأشداء وعضوا بجيش التحرير، واعتقل بالسجن المركزي للقنيطرة من قبل الإستعمار الفرنسي. وكان قد أسس خلية مسلحة عرفت باسمه، بعد القمع الوحشي الذي طال الإتحاديين في صيف 1963، وفر إلى الجزائر وظل يتسلل إلى المغرب مرارا رفقة رفيقه عمر الفرشي. وعاش في السرية بالمغرب لأكثر من سنتين دون أن يتمكن البوليس من الوصول إليه، قبل أن تتم الوشاية به من قبل أحد رفاقه في فجر يوم 7 غشت 1964، فحضرت قوات مسلحة متعددة لتطويق مكان تواجده، وبعد تبادل لإطلاق النار دام لساعات وجد مقتولا، حيث تضاربت المصادر بين انتحاره بأخر رصاصة تبقت له أمام انظار الجنرال آوفقير كونه كان يرفض أن يعتقل حيا، وبين أنه أصيب برصاصة في الظهر من قناص عسكري. ومن حينها اختفت جثته ولم يعرف مصيرها إلى اليوم. ومباشرة بعد اغتياله بدأت حملة اعتقالات واسعة، شملت كل عناصر خليته، الذين بلغ عددهم 42 معتقلا، كلهم من الحركة الإتحادية، وكلهم من إقليم سوس ما عدا مناضلين من وجدة. ولا تزال زوجته وابنه وابنته، المقيمون بفرنسا وإنجلترا ينتظرون الحقيقة كاملة عن مصير جثته إلى اليوم.

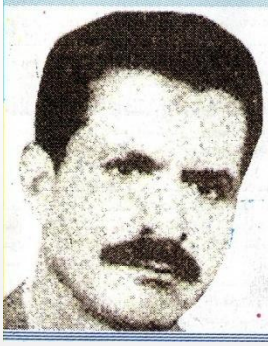

ادريس البعقيلي

Madani Chafik : le résistant oublié

MÉMOIRE

Disparu depuis 1964, Madani Chafik a fini par resurgir sur terre. Le corps de cet ancien résistant a été retrouvé par son fils. Dimanche aura lieu son inhumation officielle au cimetière des Chouhadas à Casablanca.

REDA MOUHSINE

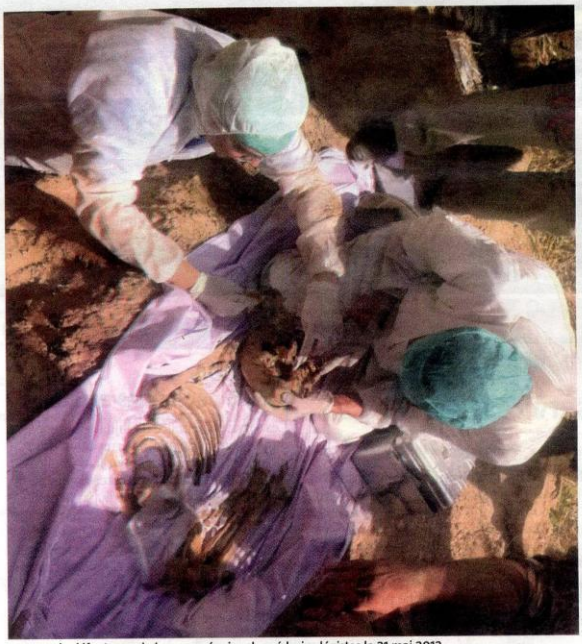

Le corps du défunt examiné par une équipe de médecins légistes le 31 mai 2012. © DR

«*Ils ont voulu l'effacer de la mémoire*», a déclaré, ému, Mohamed Bensaïd Aït Idder à propos de l'acharnement de l'Etat à vouloir cacher la vérité sur le sort de Madani Chafik, cet ancien membre de l'Armée de libération disparu en 1964. Jeudi matin, une conférence de presse a été organisée au CERM (Centre d'études et de recherches Mohamed Bensaïd Aït Idder), en présence de Mohamed Bensaïd Aït Idder, du bâtonnier Abderrahim Jamai, et des membres de la famille de Madani Chafik. Faute de réponses concrètes de la part des autorités, la famille de la victime s'est dite contrainte d'alerter la presse sur son sort, et son désir de connaître enfin la vérité sur la disparition d'un grand résistant à l'occupation française. Cela faisait presque un demi-siècle que la famille et les proches de Madani n'avaient aucune information sur son lieu d'enterrement, et à leur satisfaction, le fils du défunt, Fadil Chafik, a récemment retrouvé le corps de l'ancien résistant, enterré dans le cimetière de Sbata à Casablanca.

Une vengeance d'Oufkir ?

Ni l'IER ni le CCDH n'avaient permis d'élucider cette affaire. Une affaire qui mêle règlement de comptes et répression politique. Et c'est au plus fort des années de plomb que Madani Chafik a été « *kidnappé* » par la police, avant d'être transporté au tristement célèbre commissariat de Derb Moulay Cherif à Casablanca. Madani y passera six mois. Six mois de torture, aussi bien physique que morale, avant qu'il ne soit liquidé et enterré en urgence au cimetière de Sbata, sans que le nom de la victime ne soit mentionné sur la pierre tombale. Commence alors le combat marathonien de la famille de la victime, ne connaissant rien sur le sort de son proche, des décennies durant. Ce n'est que lors de l'avènement du gouvernement d'alternance, et sous la pression de l'ancien Premier ministre Abderrahmane Youssoufi qui a réussi à convaincre le Conseil consultatif des droits de l'Homme, de livrer, trois décennies plus tard, le certificat de décès à la famille du défunt. Arrive alors l'Instance équité et réconciliation (IER), chargée de solder une fois pour toute le dossier des années de plomb et de faire la lumière sur les nombreuses disparitions. Seulement voilà, comme l'ont été les dossiers de Mehdi Ben Barka et de Houcine Manouzi, celui de Madani Chafik est lui aussi resté sans réponse. « *Cela fait trop longtemps que nous sommes victimes de cette conspiration* », déclare, les larmes aux yeux, Fadil Chafik, un des 13 fils de la victime. Le terme « *conspiration* » n'a pas été fortuitement utilisé. Seulement voilà, quelques années après la mort de Madani, l'Etat avait procédé à l'expropriation des biens de la victime, dont des terres situées à Cabo Negro, non loin de la ville de Tétouan, sous le voile de l'intérêt public. A peine quelques temps après, les terres ont été vendues par l'Etat à La Société africaine du tourisme, qui a transformé la parcelle en un immense complexe touristique. « *Un an avant la mort de mon père, il avait rencontré Oufkir et Moulay Hafid Alaoui. Ces derniers voulaient acheter les terres de mon père. Il a refusé et Oufkir ne lui en n'a jamais pardonné* », a ajouté le fils du défunt, persuadé de la complicité de l'ex-homme fort du régime dans l'enlèvement et l'assassinat de son père.

« Cela fait trop longtemps que nous sommes victimes de cette conspiration».
Fadil Chafik, un des 13 fils de Madani.

Le CNDH tâtonne

Où en est l'affaire aujourd'hui ? Non mécontents d'avoir réussi a exhumer le corps de leur père, les enfants de la victime veulent aujourd'hui connaître toute la vérité, mais aussi que justice leur soit rendue, et que les terres de leur père leur soient rendu. « *Le dossier est aujourd'hui entre les mains du Conseil national des droits de l'Homme, mais rien n'avance* », a déclaré à ce propos Maître Jamai, avant d'ajouter « *Nous avons attiré l'intention de tous les gouvernements qui se sont succédé depuis celui de Youssoufi. Pas plus tard que cette année, nous avons rédigé deux mémorandums au nouveau chef du gouvernement qui a promis de faire le nécessaire. Nous attendons toujours* ». Selon les fils de Madani, ni l'IER ni le CNDH ne souhaitent vraiment rendre justice à la famille de la victime, les lobbies de l'immobilier et l'IER sont, selon eux, de mèche. La balle est désormais dans le camp de l'instance de Driss El Yazami, qui devra, par nécessité de rendre justice aux orphelins de l'un des plus valeureux résistants que le Maroc a connus, faire toute la lumière sur l'affaire, mais surtout les aider à leur rendre ce qui leur appartient. Le corps de Madani Chafik sera transporté au cimetière des martyrs à Casablanca, pour y être ré-enterré aux côtés de ses pairs, 48 ans après sa mort. ◆

Madani, « le borgne »

Né en 1923, Madani Chafik, plus connu dans les milieux résistants sous le sobriquet Madani «le borgne», est originaire de Ouarzazate. En migrant à Casablanca, il répare des radios dans le quartier de Derb Sultan. Il fonde alors l'association l'Union du Sud comme moyen de militer pour l'amélioration des conditions sociales et politiques. Il a été l'un des leaders de la résistance au côté de Mohamed Zerktouni. Repéré par les Français, il migre à Tétouan où il co-fonde l'Armée de libération dans le Nord. Il s'y occupait du recrutement et était expert en armements. Le 4 Juin 1964, Madani Chafik est enlevé de son domicile. Il meurt le 10 novembre 1964 sous la torture.

جريدة يومية شاملة
المنعطف
www.almounaataf.ma

تفعيلا للفصلين 19 و164من الدستور

الفعاليات الجمعوية تضع تصورا حول هيئة المناصفة ومنع كل أشكال التمييز ضد النساء

استلهم الدستور المغربي المصادق عليه في فاتح يوليوز 2011، في معالجته لموضوع محاربة التمييز بين الجنسين و تكافؤ الفرص و المنصوص عليه في الفصلين 19و 164، مما أوصت به المؤتمرات العالمية (بيروبي،بكين) و الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحماية حقوق النساء و النهوض بها خاصة

تشكل هيئة المناصفة ومنع كل أشكال التمييز ضد النساء باعتبارها هيئة دستورية، سلطة رقابية وسلطة اقتراحيه و توجيهية مستقلة، سعيا في تحقيق المناصفة ومنع التمييز وتوسيع مجال الممارسة الديمقراطية وإقرار المساواة التي تتطلع الهيئة إلى تحقيق أربعة أهداف متكاملة ومتفاعلة فيما بينها.

تأسيسا على التجارب الدولية التي قطعت مسارا في توفير آليات لحماية حقوق النساء و النهوض بها كما هو معرف في اتفاقية القضاء على جميع إشكال التمييز ضد المرأة، وعلى ضوء الدراسة المقارنة للتجارب الدولية في مجال مأسسة مكافحة التمييز المعدة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، و انطلاقا من السياقات السياسية والاجتماعية للمغرب وما حققته النساء من مكتسبات كرستها مقتضيات الدستور المصادق عليه في فاتح يوليوز **2011**.

واعتبارا لكون المناصفة و منع كافة أشكال التمييز بين النساء والرجال عملية متعددة الأبعاد والمكونات، ومراعاة للتحديات المرتبطة بها والتي تتجلى في سيادة الفكر الذكوري و مقاومته للإصلاحات ومن أجل تفعيل مقتضيات الدستور الخاصة بالحقوق الإنسانية للنساء ، فإن تصورنا لوظائفها و صلاحياتها باعتبارها هيئة دستورية، تشكل سلطة مستقلة رقابية وسلطة اقتراحيه و توجيهية إن على مستوى الحماية أو النهوض بحقوق النساء، في إطار يطبعه الانسجام و تكامل الأدوار مع المؤسسات الوطنية الدستورية الأخرى و على رأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

■ إعداد: أمال المنصوري

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

مذكرة حول مرجعية ووظائف و تشكيلة هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز وعلاقتها بباقي الفاعلين

قدمت الجمعيات النسائية مذكرة مطلبية حول مرجعية و وظائف و تشكيلة و العلاقات المؤسسية لهيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز المنصوص عليها في الفصلين 19و 164من الدستور المصادق عليه في فاتح يوليوز 2011.و هي نتاج نقاش موسع التقت حوله مجموعة من الجمعيات الحقوقية و التنموية و التعاونيات النسائية من مختلف مناطق المغرب.

كما شارك في هذه الدينامية التي انطلقت بناء على مشروع بادرت بإعداده فيدرالية الرابطة الديمقراطية فاعلون سياسيون و اجتماعيون، وبرلمانيات من حساسيات سياسية مختلفة.

وتتأسس المقترحات الواردة في هذه المذكرة على أحكام الدستور، و المواثيق الدولية لحقوق الانسان ذات الصلة بحقوق النساء، و اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، بالإضافة إلى الرصيد الأدبي و التشريعي والقانوني و السياسي و الاجتماعي و الثقافي الذي راكمته الجمعيات النسائية من خبرتها الميدانية، دفاعا عن إقرار حقوق النساء وحمايتها و النهوض بها وتحقيق المساواة بين النساء و الرجال.

رسالة الهيئة باعتبارها سلطة مستقلة

تعزز هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز كل الجهود الرامية لإقرار المناصفة و مكافحة التمييز بكل أشكاله القائم على أساس الجنس ، قضية تشريعية و سياسية وثقافية ومدنية ، وتعمل على اتخاذ ما يستلزم من تدابير مؤسساتية و قانونية و تنظيمية عرضانية لحماية حقوق النساء و تحقيق المساواة بين النساء و الرجال في كافة الحقوق تماشيا مع تطلعات المجتمع المغربي لبناء الديمقراطية والتي لا تستقيم بدون مساواة .

وهي بذلك آلية لحماية حقوق النساء و النهوض بها، تتجاوز البعد الوظيفي لترقى إلى هيئة مستقلة بمرادف السلطة. و لهذه الغاية تقدم خبرتها و توجيهاتها ومشورتها و اقتراحاتها في مجال الحقوق المدنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والبيئية المؤسسة على مقاربة النوع الاجتماعي لمكافحة جميع أشكال التمييز بسبب الجنس و تحقيق المساواة بين النساء و الرجال.

الأهداف المركزية للهيئة

إن هيئة المناصفة و منع كل أشكال التمييز ضد النساء باعتبارها هيئة دستوريه تشكل سلطة رقابية و سلطة اقتراحيه و توجيهية مستقلة ، و سعيا في تحقيق المناصفة و منع التمييز و توسيع مجال الممارسة الديمقراطية وإقرارالمساواة تتطلع الهيئة إلى تحقيق أربعة أهداف متكاملة و متفاعلة فيما بينها وهي كالتالي:

1.تفعيل أحكام الدستور ذات الصلة بالمناصفة و منع كافة أشكال التمييز و إعمال المساواة بين النساء و الرجال،

الدستور و الإقرار بهيئة المناصفة و منع كافة أشكال التمييز

أقر الدستور إحداث هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز من خلال المادتين 19و 164، و تأكيده على منع كل أشكال التمييز وتعزيز قواعد المساواة بين الجنسين في سائر الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية،

و أكد على إلزامية اتخاذ التدابير القانونية التي من شأنها تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج المؤسسات المنتخبة،

و حرص الدستور المغربي على اعتبار المجتمع المدني شريك للمؤسسات العمومية في إعداد القوانين و السياسات، وعلى تعزيز وضمان مشاركة أوسع للفاعلين السياسيين والاجتماعيين و المدنيين في بلورة ووضع السياسات العمومية،

إلى جانب تعزيز الآليات المؤسساتية و السياسية و الإدارية الهادفة إلى إقرار المساواة بين النساء و الرجال، اتساع نطاق الالتزام المبدئي بالحقوق الإنسانية للنساء في أوساط الفاعلين في الحقل السياسي والنقابي والمدني والإعلامي.

و قد أقرت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أيضا على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق المساواة في كافة المجالات ، و دعت إلى اتخاذ الإجراءات المؤقتة (التمييز الايجابي) . كما الزمت الدول العمل على تعديل الأنماط السائدة للسلوك داخل مجتمعاتها.

و راكمت الحركة النسائية تجارب وخبرات مكنتها من المساهمة في صياغة مقترحات نوعية في مجالات مختلفة: حماية حقوق النساء من العنف ، حماية حقوق النساء من التمييز بكافة أشكاله و أنواعه ، النهوض بحقوق النساء المدنية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية، و المشاركة السياسية للنساء ، ومساهمتهن في تدبير الشأن العام و ولوجهن لمراكز القرار السياسي. و ساهمت بمجهوداتها الخاصة في مجال التاطير والتحسيس والتعبئة من أجل المساواة بين النساء و الرجال ، ونشر مبادئ حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية، كاليات حقيقية للتربية على المواطنة المسؤولية. و أعدت في هذه المجالات دراسات و مذكرات و ندوات و مناظرات. و قد شكلت مذكراتها مرجعا من مراجع أحكام الدستور الجديد.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

.2ملاءمة القوانين الوطنية مع المواثيق و الاتفاقيات و العهود الدولية لحقوق النساء،

.3تقوية الترسانة القانونية و الآليات القضائية و الإدارية و الإعلامية لحماية حقوق النساء وتحقيق المساواة بين النساء و الرجال،

4 – إشاعة ثقافة و قيم حقوق النساء و المواطنة المسؤولة في الأوساط المجتمعية المختلفة.

وظائف و صلاحيات الهيئة

تأسيسا على التجارب الدولية التي قطعت مسارا في توفير آليات لحماية حقوق النساء و النهوض بها كما هو معرف في اتفاقية القضاء على جميع إشكال التمييز ضد المرأة، وعلى ضوء الدراسة المقارنة للتجارب الدولية في مجال مأسسة مكافحة التمييز المعدة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، و انطلاقا من السياقات السياسية والاجتماعية للمغرب وما حققته النساء من مكتسبات كرستها مقتضيات الدستور المصادق عليه في فاتح يوليوز 2011،

و اعتبارا لكون المناصفة و منع كافة أشكال التمييز بين النساء و الرجال عملية متعددة الأبعاد والمكونات، ومراعاة للتحديات المرتبطة بها و التي تتجلى في سيادة الفكر الذكوري و مقاومته للإصلاحات و من أجل تفعيل مقتضيات الدستور الخاصة بالحقوق الإنسانية للنساء ، فإن تصورنا لوظائفها و صلاحياتها باعتبارها هيئة دستورية، تشكل سلطة مستقلة رقابية و سلطة اقتراحيه و توجيهية إن على مستوى الحماية أو النهوض بحقوق النساء، في إطار يطبعه الانسجام و تكامل الأدوار مع المؤسسات الوطنية الدستورية الأخرى و على رأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان كما جاء في الفصل 164من الدستور يتمثل في :

1– الصلاحيات التشريعية

× اقتراح مشاريع قوانين ذات الصلة بالنهوض بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ضد المرأة،

× تقديم مقترحات لضمان انسجام فيما بين التشريعات والقوانين الوطنية من جهة وملاءمتها مع المواثيق و الاتفاقيات المعاهدات الدولية من جهة ثانية،

× تقديم مقترحات تدبيرية للحكومة للعمل على تنفيذ هذه التشريعات والقوانين بطرق فعالة وناجعة،

× تقديم مراجعة وقراءة تحليلية ونقدية بناءة للتشريعات في محاور الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للنساء عن طريق رصد الأحكام التشريعية و الإدارية وكذا الأحكام المتعلقة بمجال تنظيم القضاء الهادفة إلى ضمان حماية حقوق النساء وتوسيع نطاقها .

× دراسة مشاريع القوانين والأنظمة التي لها علاقة بحقوق النساء المقدمة من طرف البرلمان وتقديم مقترحات وتوصيات بما يضمن ملاءمة هذه النصوص مع الدستور الجديد ومع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة خاصة،

× تقديم مقترحات تدابير التمييز الايجابي لتعزيز ثقافة المساواة و النهوض بحقوق النساء،

× المساهمة في بلورة النصوص المعيارية و التشريعية، وإعداد مشاريع القوانين التنظيمية لتفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالمناصفة و منع كافة أشكال التمييز.

× المساهمة في وضع استراتيجيات حكومية و قطاعية لمناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة و تفعيل مبادئ المساواة،

× بلورة المساطر و الإجراءات ذات الصلة بتكامل الأدوار بينها و بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية و القضائية و المؤسسات الوطنية وباقي الفاعلين.

2 – الصلاحيات الرقابية

× تتبع ومراقبة انجاز البرامج الوطنية المقدمة من قبل مختلف القطاعات و المؤسسات والأجهزة المختصة ومدى إخضاعها لمبادئ الإنصاف و المساواة وعدم التمييز والمساهمة في تنفيذها،

× مراقبة تصرف الحكومة اتجاه حالات الانتهاك لحقوق النساء وحالات التمييز مع تقديم مقترحات لهذه الأخيرة بخصوص مبادرات رامية إلى وضع حد لهذه الانتهاكات ولكل أشكال التمييز،

× الرصد وتتبع تنفيذ التوصيات والمقترحات بخصوص انتهاك حقوق النساء التي يتعرضن لها على أساس الجنس،

× مراقبة احترام التزام الدولة بالصكوك والمعاهدات الدولية المصادق عليها،

× مراقبة البرامج الإعلامية السمعية و البصرية لمدى احترامها لحقوق النساء و لصورة المرأة في الإعلام و ضمان ممارسة المساواة في برامجها،

× مراقبة البرامج التعليمية و الدراسية و الإعلامية و ملاءمتها مع قيم المواطنة والديمقراطية و مدى إدماج مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في المنظومة التعليمية.

3 – الصلاحيات الزجرية و الشبه قضائية:

× تلقي الشكايات ومعالجتها وفق المساطر المعمول بها وتوجيه ومساعدة المشتكين أو ضحايا التمييز عن طريق الإرشاد القانوني،

× البحث عن تسوية النزاعات موضوع الشكايات المتعلقة بالمؤسسات المعنية بالشكاية عن طريق الوساطة،

× معالجة الشكايات و إجراء تحقيقات وتقييم عملية التسوية وفعاليتها و إصدار توصيات للسلطات العمومية وباقي الفاعلين المعنيين بتعديل قوانين أو إجراءات إدارية

× اقتراح جزاءات غير سالبة للحرية بخصوص الحالات التي يثبت فيها عن طريق التحقيق تمييز بين النساء و الرجال،

× إحالة الملفات المتعلقة بحالات التمييز المنهج على القضاء.

4 – الصلاحيات التربوية و الإعلامية و التحسيسية

× نشر الوعي بمبادئ المساواة والمناصفة عن طريق إعداد برامج ودراسات ،

× المساهمة في إثراء النقاش العمومي حول معايير و أسس المناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز ضد النساء المباشرة وغير المباشرة،

× المساهمة في تفعيل برامج التربية على حقوق الإنسان و المواطنة و المساواة.

× المساهمة في أجرأة وتفعيل الأرضية المواطنة والخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان في ما له صلة بمكافحة التمييز والتربية على المساواة.

× إعداد التقارير الإخبارية الإضافية حول المناصفة و منع أشكال التمييز ورفعها للهيئات الدستورية الوطنية المختصة وكذلك المنشأة بموجب المعاهدات (لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة)،

× إصدار تقارير سنوية عن حالة حقوق النساء ومدى تطبيق مبدأ المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز والوقوف على الاكراهات وتقديم مقترحات بشأنها،

× السهر على نشر الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن هذه الهيئات وضمان مراقبة تفعيل هذه الملاحظات والتوصيات من طرف الحكومة

LA PHRASE DU JOUR

« Abdellah Nhari a commis une erreur quand il a émis une fatoua contre Laghzioui, confisquant ainsi son droit à un procès juste et équitable dans le cas où il est reconnu coupable pour incitation à la débauche ».

Mohamed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme, jeudi au site d'informations menara.ma

Administration pénitentiaire

Réunion le 11 juillet consacrée à la situation des détenus

Les députés et la société civile réclament des solutions urgentes.

Le délégué général à l'Administration pénitentiaire et à la réinsertion, Hafid Benhachem, se réunira mercredi 11 juillet prochain au siège du Parlement à Rabat avec la Commission parlementaire d'inspection à la prison d'Oukacha à Casablanca afin de répondre au rapport accablant sur les conditions de détention dans cette prison. «J'ai écouté avec attention la lecture de ce rapport et j'apprécie le travail réalisé par la commission parlementaire. Néanmoins, le contenu dudit rapport, basé uniquement sur les témoignages des prisonniers, reste à vérifier», affirme Hafid Benhachem. Le délégué général à l'Administration pénitentiaire et à la réinsertion a déclaré qu'il aurait été plus judicieux de recueillir les explications de l'administration avant de rendre public le rapport. «Je suis heureux que les représentants des citoyens accordent de l'attention à ce secteur. Il faut juste vérifier les déclarations des détenus», souligne-t-il. La journée du mercredi 11 juillet sera entièrement consacrée à la discussion et au débat. Hafid Benhachem y présentera ce qui a été réalisé et ce qui doit être fait afin d'améliorer les conditions de

REPÈRES

- **Mise en œuvre de mécanismes de contrôle selon le principe de la reddition des comptes.**
- **Application du principe de responsabilité et de sanction dans les cas de violations et d'abus.**
- **Ouverture d'une enquête sur la corruption dans les établissements pénitentiaires.**

détention à la prison Oukacha. «Mon travail quotidien vise à améliorer les prisons et on a fait beaucoup de progrès à ce sujet. Les prisons ont beaucoup changé au niveau de la gestion, de l'hébergement et de la sécurité. Auparavant, il y avait beaucoup d'évasions, d'agressions et de dépassements aussi bien de la part de certains détenus que de la part de certains fonctionnaires, ce n'est plus tout à fait le cas aujourd'hui», indique-t-il. Et d'ajouter que «les honorables membres de la commission parlementaire seront renseignés sur tout ce qui a été réalisé et il sera évidemment tenu compte de leurs précieux conseils et suggestions». Le ministère chargé des Relations avec le Parlement et la société civile a également annoncé mercredi le lancement d'un dialogue national sur la situation dans les prisons et les conditions de détention des prisonniers. De même, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) s'apprête à publier incessamment une enquête sur la situation des prisons au Maroc. De leur part, les défenseurs des droits de l'Homme au Maroc appellent à prendre des mesures urgentes avant d'ouvrir un débat qui risque d'être long et stérile. Rappelons que ce rapport, réalisé par une commission parlementaire composée de 12 députés en vertu de l'article 40 du règlement intérieur de la Chambre des représentants et en réponse à une demande des groupes parlementaires de la majorité, parle de surpopulation, violence, absence des conditions de santé adéquates et aussi de manque de dignité humaine au sein de la prison Oukacha. Cet établissement compte 7 572 prisonniers alors que sa capacité d'accueil maximale ne devrait pas dépasser 5 800 détenus. Chacun de ces derniers dispose d'une superficie de 1,2 mètre carré pour vivre au lieu des 9 mètres carré dictés par les normes internationales. Plus de 70% des prisonniers sont en détention provisoire. À ce propos, les députés membres de ladite commission ont dénoncé les retards de jugement et la non-application de la liberté conditionnelle. Certains d'entre eux ont appelé à l'application d'un système d'amendes si la justice dépasse les délais de présentation à la justice et surtout à l'application des lois de peines alternatives au Maroc tels que les travaux d'utilité publique et l'utilisation de bracelets. Le rapport soulève également des problèmes au niveau de l'éducation, la formation et l'intégration des détenus. Ceci incite à poser plusieurs interrogations quant à l'efficacité des programmes d'intégration.«L'intégration est un problème complexe qui ne concerne pas uniquement l'administration pénitentiaire. Plusieurs organismes y sont impliqués. Néanmoins, cette question est prise au sérieux. L'intérêt accordé à ce sujet est le même que porte S.M. le Roi Mohammed VI au programme d'intégration», souligne Hafid Benhachem. Selon les défenseurs des droits de l'Homme, l'échec de la réinsertion des prisonniers incite à la récidive. Les châtiments corporels et comportements obscènes ont été également indiqués dans ledit rapport. Afin de faire face à cette situation critique, les députés sont décidés à jouer pleinement leur rôle de représentants des citoyens dans le Parlement. Ils présenteront des propositions de loi et étudier les méthodes à même d'améliorer la situation dans les prisons. ■ **Nadia Ouiddar**

جديد السينما

مهرجان خريبكة.. السينما تنشر ثقافة حقوق الإنسان

■ وم ع ■

أكد المشاركون في ندوة فكرية نظمت في إطار فعاليات الدورة الـ15 لمهرجان السينما الإفريقية بخريبكة، أول أمس الأربعاء، أن الفن السابع وسيلة فعالة لنشر ثقافة حقوق الإنسان.

وأبرزوا خلال هذه الندوة، التي ناقشت موضوع «السينما وحقوق الإنسان»، أن العمل السينمائي يحمل تيمات تجعله من أكثر الفنون قربا من المجال الحقوقي والدفاع عن الحريات الأساسية. وقال عبد الرحيم قاصو، عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن السينما وسيلة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، حيث يمكن للأفلام السينمائية أن تفتح النقاش، وتدق ناقوس الخطر بطريقتها الخاصة، وتثير مواضيع حقوقية.

من جهتها، قالت أوسانغ سيلو كيفر، عضو لجنة تحكيم المسابقة الرسمية للمهرجان، إن السينمائيين الأفارقة تطرقوا في أعمالهم إلى قضايا حقوقية متنوعة، إيمانا منهم بأن الفن يمكنه أن يحدث التغيير من خلال إثارته للقضايا الشائكة بأسلوبه الخاص.

من جانبه، أكد الباحث المغربي أحمد عصيد أن الحرية والسينما مرتبطتان بشكل وثيق، معتبرا أن تاريخ الفن السابع عنوان معركة نضالية من أجل الحرية وحقوق الإنسان.

ودعا إلى خوض نقاش جدي حول الحرية وعلى الخصوص الحرية الفنية، مشيرا إلى أنه من أجل تغيير العقليات لابد من اختيار طريق الفن، مشددا على ضرورة نهج سياسة واضحة في مجال الفن، وخاصة في ميدان السينما باعتباره فضاء للحرية والإبداع والتعبير عن الرأي والقناعات.

يذكر أن الدورة الـ15 لمهرجان السينما الإفريقية بخريبكة، التي تتواصل إلى غاية يوم غد السبت، تعرف مشاركة 11 دولة هي السنغال ومالي والغابون وبوركينافاسو ورواندا وأنغولا والكوتغو وتونس والجزائر ومصر، إضافة إلى المغرب.

ندوة فكرية

السينما وحقوق الإنسان

جمال الدين بن العربي (و.م.ع)

أكد المشاركون في ندوة فكرية نظمت في إطار فعاليات الدورة الخامسة عشر لمهرجان السينما الإفريقية بخريبكة أول أمس، أن الفن السابع وسيلة فعالة لنشر ثقافة حقوق الإنسان.

وأبرزوا خلال هذه الندوة، التي ناقشت موضوع «السينما وحقوق الإنسان»، أن العمل السينمائي يحمل تيمات تجعله من أكثر الفنون قربا من المجال الحقوقي والدفاع عن الحريات الأساسية.

وفي هذا الصدد، قال عبد الرحيم قاصو، عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن السينما وسيلة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، حيث يمكن للأفلام السينمائية أن تفتح النقاش، وتدق ناقوس الخطر بطريقتها الخاصة، وتثير مواضيع حقوقية، مؤكدا أنه على السينمائيين أن يهتموا أيضا بقضية الحق في الثقافة الذي هو من الحقوق التي ينبغي أن تكون مضمونة عبر انتهاج سياسة ثقافية واضحة.

ودعا إلى الاهتمام بالسينما كفن، والحق في الإبداع، والاهتمام بحقوق المؤلفين والفنانين الذين ينبغي أن يدافعوا عن حقوقهم المختلفة.

من جهتها، قالت أوسانغ سيلو كيبفر، عضو لجنة تحكيم المسابقة الرسمية للمهرجان، إن السينما باعتبارها وسيلة إبداعية لها موقعها في الاعتناء بحقوق الإنسان، مشيرة إلى أن السينمائيين الأفارقة تطرقوا في أعمالهم إلى قضايا حقوقية متنوعة، إيمانا منهم بأن الفن يمكنه أن يحدث التغيير من خلال إثارته للقضايا الشائكة بأسلوبه الخاص.

وأكدت أن السينما الإفريقية، في بدايتها، اهتمت كثيرا بالمجالات المختلفة المتعلقة بالحقوق الأساسية للمواطن الإفريقي خاصة حقوق المرأة والهجرة وضحايا الحروب.

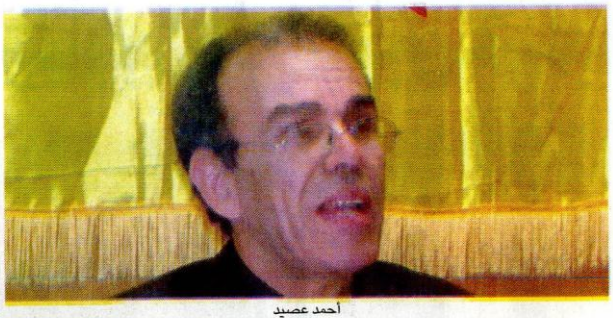

أحمد عصيد

من جانبه، أكد الباحث المغربي أحمد عصيد أن الحرية والسينما مرتبطان بشكل وثيق، معتبرا أن تاريخ الفن السابع عنوان معركة نضالية من أجل الحرية وحقوق الإنسان.

ودعا إلى خوض نقاش جدي حول الحرية وعلى الخصوص الحرية الفنية، مشيرا إلى أنه من أجل تغيير العقليات لابد من اختيار طريق الفن، مشددا على ضرورة نهج سياسة واضحة في مجال الفن وخاصة في ميدان السينما باعتباره فضاء للحرية والإبداع والتعبير عن الرأي والقناعات.

واعتبر علال البصراوي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بخريبكة، من ناحيته، أن العمل المشترك بين مؤسسة المهرجان واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان سيساعد على نشر ثقافة حقوق الإنسان، مضيفا أن هذه الشراكة تعد ترجمة حقيقية للعلاقات القوية القائمة بين الجانبين.

وأكد أن ما وصل إليه المهرجان من نضج وتطور يجعله اليوم جديرا بأن ينفتح على محيطه المؤسساتي والمدني لكي يستعيد هذه العلاقات القديمة التي ترجع إلى 37 سنة أي منذ بداية المهرجان.

وأشار إلى أن ذلك يجعل المهرجان يستقطب عددا من الفعاليات على الصعيدين الوطني والقاري ويخلق طاقات خاصة في المجال السينمائي.

يذكر أن الدورة الخامسة عشر لمهرجان السينما الإفريقية بخريبكة، التي تتواصل إلى غاية سابع يوليوز الجاري، تعرف مشاركة 11 دولة هي السنغال ومالي والغابون وبوركينافاسو ورواندا وأنغولا والكونغو وتونس والجزائر ومصر، إضافة إلى المغرب.

وتتخلل فقرات برنامج دورة هذه السنة، أيضا سلسلة من الأنشطة المتنوعة والغنية تهم ورشات تكوينية، على الخصوص، في «السيناريو» و«المونتاج» و«الصورة»، وندوات ليلية تناقش مواضيع متنوعة تهم السينما ومحيطها.

في ندوة السينما وحقوق الإنسان بخريبكة أحمد عصيد " السنيما النظيفة ", موجهة لصنع مواطن تقليدي

كتبه بعثة الموقع لمهرجان السينما العناوين الرئيسية يوليو 5, 2012

قال أحمد عصيد , إن السنيما النظيفة , أو ما حاول البعض الترويج له في الفترة الأخيرة , تهدف الى خلق وإنتاج مواطن تقليدي , منصاع لقيم محددة ظاهرها النبل , وباطنها تقييد حق المواطن في التنوع والاختيار . جاء ذلك خلال الندوة التي أقيمت على هامش الدورة 15 من فعاليات مهرجان السينما الإفريقية المنعقدة بمدينة خريبكة في الفترة الفاصلة ما بين 30 يونيو و6 يوليوز الجاري .
وأضاف أحمد عصيد أن السينما والحرية لا ينفصلان , وأن حرب الإنسان هي حرب من أجل الحرية ومغامرة البحث عن محيطه وحريته , والسينما أحد وسائل الدفاع عن هذه الحرية والحفاظ عليها . وأن المغاربة قدموا وضحوا بالكثير من أجل هذه الحرية , وأننا مضطرون للكلام عن الحرية من خلال الفن الذي له القدرة على الدفاع عن الحرية وعلى قيم التسامح والجمال , وأن الفن قادر على تكسير وتمزيق كل صور الماضي بكل آلامها وأحزانها , والتبشير بمغرب قادم .
ومن جانبه ذكر الأستاذ علال البصراوي رئيس جهة خريبكة بني ملال لحقوق الإنسان , والذي شارك في الندوة بكون الندوة هي تجسيد لتفعيل آليات وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان , وبكون مهرجان السينما الافريقية وصل الى نوع من النضج بانفتاحه على محيطه . أما الأستاذ عبد الرحيم قاسو فذكر بكون السينما هي فن مثل جميع الفنون , التي من شأنها الدفاع عن حقوق الإنسان , كما ذكر بحقوق التأليف والحق في الثقافة , وأحال على التجربة التي تم انجازها في هذا المجال حول الحي المحمدي بالدار البيضاء .
وفي مداخلتها ركزت أوزنج سيلو كييفر , عضو لجنة التحكيم وفاعلة جمعوية وحقوقية , على العنف الممارس ضد المرأة , وكيف عالجت السينما الإفريقية هذه الظاهرة , والمشاكل المرتبطة بمنع عرض الأفلام والرقابة عليها .
يذكر أن الندوة كانت من تنشيط نور الدين الصايل , الذي ركز في البداية على أن الفن أعلى صور الدفاع عن حقوق الإنسان , وعلى عدم الخوف من العولمة , وضرورة احترام الذكاء ليس فقط لدى المغاربة , ولكن لدى جميع الناس .
يذكر أن مهرجان السينما الإفريقية يواصل نشاطه سواء بعرض الأفلام المشاركة في المسابقة , أو من خلال النقاشات اليومية للأفلام , وكذا مجموعة من الانشطة الموازية للمهرجان

Festival national du cinéma africain de Khouribga : Le 7ème art et la culture des droits de l'Homme

Le 7ème art qui exerce une grande influence sur les sociétés se présente ainsi comme un moteur pour la compréhension, l'implication dans le changement et pour l'appropriation et la diffusion des valeurs universelles des droits de l'Homme, ont souligné des intellectuels réunis mercredi à Khouribga autour de la thématique "Cinéma et droits de l'Homme".

Ils ont insisté lors d'une conférence tenue en marge du 15ème Festival national du cinéma africain de Khouribga (FCAK) sur la nécessité de renforcer la place du cinéma en tant que levier majeur pour la promotion d'un comportement qui se veut respectueux des droits de l'Homme.

Le président de la Fondation du festival du cinéma africain de Khouribga et directeur général du Centre cinématographique marocain, Nour Eddine Sail, a indiqué dans son intervention que pour que le cinéma joue pleinement son rôle dans l'enracinement et la diffusion des droits de l'Homme, il est impérativement nécessaire de garantir aux hommes du 7ème art la liberté d'expression.

Pour sa part, Abderahim Kassou du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a mis en avant la contribution majeure du cinéma dans la réflexion autour de la question de la promotion des droits de l'Homme, estimant que le droit au cinéma devrait s'inscrire dans toute politique publique dans le domaine culturel.

Le président de la commission régionale des droits de l'Homme à Khouribga, Allal Bassraoui, a mis l'accent sur l'importance du partenariat entre la commission et le FCAK pour la promotion des droits de l'Homme au niveau local, se félicitant du rayonnement du festival à l'échelle nationale et africaine, grâce notamment à son ouverture sur son entourage.

L'art en général et le cinéma en particulier libèrent les gens plus facilement que les discours idéologiques, a estimé pour sa part l'intellectuel Ahmed Assid, soulignant que le grand écran "est l'un des espaces de liberté et d'apprentissage des nobles valeurs des droits humains".

De son côté, Mme Osange Silan Kiffer, membre du jury du 15ème FCAK, a indiqué que le cinéma africain a traité dès ses premières expériences la thématique des droits de l'Homme, notamment les questions de violence, d'exclusion et de sous-développement, soulignant la nécessité de soutenir les cinéastes africains à même de les encourager à s'intéresser davantage dans leurs productions à la culture des droits humains.

Lors de cette 15éme édition, organisée du 30 juin au 7 courant, sous le Haut patronage de SM le Roi Mohammed VI, outre deux longs-métrages des réalisateurs marocains, dix autres pays seront également de la partie, en l'occurrence le Sénégal, le Mali, le Gabon, le Burkina Faso, le Rwanda, l'Angola, le Congo, la Tunisie, l'Algérie et l'Egypte.

Présidé par le critique de cinéma marocain Mohamed Dahan, le jury du Festival est composé de grandes figures du 7ème art international: Osange Silou-Kieffer (France), Sidiki Bakaba (Côte d'Ivoire), Soma Ardioma (Burkina Faso), Girard Essomba (Cameroun), Leila Ouaz (Tunisie) et Nafissa Sebai (Maroc).

Le jury décernera le Grand prix Ousmane Sembene, le prix spécial du jury, le prix de la meilleure réalisation, le prix du scénario, le prix du premier rôle féminin et le prix du premier rôle masculin.

Le Grand prix du 14è FCAK avait été remporté par le film égyptien "Six, Sept, Huit" de Mohammed Diab, tandis que "La 5è Corde", long-métrage de la réalisatrice marocaine Selma Bargach, avait obtenu le Prix du jury.

Vendredi 6 Juillet 2012

Centre Belkacem Ouazane pour la préservation de la mémoire de Figuig, note de présentation

juillet 5, 2012

Le centre Belkacem Ouazane pour la préservation de la mémoire de Figuig, construit entre 20 octobre 2011 et 20 avril 2012 dans le cadre du Programme de Réparation Communautaire a comme objectifs de dynamiser le processus de réconciliation nationale, de doter la ville de Figuig d'une structure permanente dans le domaine des droits de l'homme, contribuant ainsi à la consolidation de la cause des droits de l'homme, et de préserver la mémoire collective c'est à dire toute mémoire non individuelle politique, sociale, culturelle, artistique ou autres.

Centre Ouazane, vue de face ph. Figuignews

Par réparation collective ou communautaire, nous entendons le programme destiné aux associations opérant dans des zones marocaines qui ont connu de graves violations des droits de l'homme pendant les années de plomb. Il est financé par l'Union Européenne en partenariat avec le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) et la Fondation Caisse de Dépôt et de Gestion dans le cadre du programme de réparation communautaire des zones touchées par les graves violations des droits de l'homme. Il a connu aussi la participation de l'ONG italienne Africa 70

Choix du nom

De par le passé, des personnes ayant eu une importance dans l'histoire locale ont vu leurs noms collés à des lieux publics. C'est ainsi qu'une partie de la place Tachraft de Zenaga a été baptisée Mostafa Yous par l'association Annahda en collaboration avec le Conseil Municipal. Il s'agit de la place qui se situe à côté de la maison de sa famille At Lali près du stade de mini foot. Yous a été condamné à mort le 30 août 1973 et exécuté en septembre 1973. Le nom du célèbre médecin feu Hammou Douttou a été donné à la grande salle d'Annahda. On ce qui concerne le centre de la mémoire, il faut signaler qu'en plus des 250 figuiguis victimes directes des atteintes aux droits de l'homme (décédés, torturés, détenus ou exilés), tous les habitants de Figuig en sont victimes. Toutefois le cas de Belkacem Ouazane est exceptionnel en ce sens qu'il constitue une situation affreuse parmi les graves violations des droits de l'homme.

ph. Figuignews

Qui était Ouzane Belkacem

Belkacem Ouazane né en 1924 à Figuig, membre d'une cellule de la Résistance, a été détenu par les colons français en 1948, en 1952 et en 1954. Après l'indépendance, il a été enrôlé dans les forces auxiliaires (mokhazni) comme la plupart de ses compagnons de lutte. Lors des événements de 1973 à Figuig, il a été arrêté et détenu vers le 17 avril. Du centre de détention secret de l'aéroport d'Anfa à Casablanca dit Corbis, il est passé à Derb Moulay Chérif puis de là, il est transféré à la prison centrale de Kenitra. Jugé innocent par le tribunal militaire de cette ville le 30 août 1973, il a été enlevé et depuis il est porté disparu. Il aurait été remarqué au centre secret de Témara, au centre de Tagounit et au centre d'Agdez en compagnie d'autres détenus. Officiellement, B. Ouazane est décédé en prison et sa tombe se trouverait aux cimetières d'Agdez. Sa famille demande toujours de la lumière sur la disparition de ce monsieur. Son dossier n'est pas encore clos.

Documents disponibles, ph. Figuignews

Descriptif du centre :

Le choix du lieu Sidi Abdeslam comme siège pour ce centre est proposé par l'association Annahda vu qu'il rappelle un événement très important dans l'histoire de Figuig. En effet cet espace était le local d'un club qui assurait des activités culturelles et artistiques de 1956 au mois de mars 1973. C'était un club d'enseignants dit Nnadi. Mais après les événements qu'a vécus la ville de Figuig vers mars 1973, les autorités ont condamné ce local soupçonné abriter des «malfaiteurs» étant donné qu'il était fréquenté par des intellectuels et des militants de gauche dont la plupart était arrêtés. De même, sa bibliothèque était dégradée et gravement endommagée.

Suite à l'oppression généralisée, il était abandonné voir même très maudit et craint. Ce n'est qu'en 1996 que l'association Annahda a pu se rapprocher de ce local en ruine en l'annexant afin d'en faire une suite pour son siège.
Salle de réception, ph. Figuignews

L'espace

L'espace est construit en matériaux locaux avec les techniques traditionnelles à savoir la pierre sèche, la terre, l'adobe, la chaux, le bois de palmier (tronc), le laurier rose… pour la préservation du patrimoine bâti local.
Plafond avec laurier rose (alili). ph. Figuignews

Sa superficie est de 80 m². Il a deux grandes salles et un hall. Une de ses salles est destinée à l'administration. Elle est équipée pour accueillir des victimes, des visiteurs, … l'autre est consacrée à la bibliothèque destinée à contenir tous les travaux sur Figuig et sur les années de plomb comme les témoignages des victimes, les DVD, les livres, les brochures, les revues, … Le hall quant à lui, il contient un monument mémorial en marbre où sont gravés plus de 200 noms des victimes des années de plomb de la ville de Figuig (détenus suite aux différents événements qu'a vécus la ville, exilés, martyres…). Ce monument rappellera à la population locale et aux visiteurs les sacrifices consentis par les familles des victimes qui ont lutté pour les droits de l'homme et la liberté dont nous jouissons. Il sera également un témoignage de notre reconnaissance envers toutes les familles pour le passé, le présent et le futur. Par conséquent, le monument rendra aussi hommage à la totalité de la population de Figuig. Le hall est muni de panneaux (plaques signalétiques) dont le contenu résume des événements des périodes des violations des droits de l'homme dans la ville de Figuig durant les années de plomb. Le premier donne une idée sur les arrestations de 1961 et de 1963, le second parle de celles des années 1970 et 1971, les troisième, quatrième et cinquième plaques parlent des événements du mois de mars 1973 *(dont le premier groupe de détenus est celui du tribunal militaire de Kenitra, le second celui du lieu de détention arbitraire Corbis, le troisième celui du Corbis et de la prison Sidi Saïd Meknès, le quatrième renseigne sur les détenus qui ont été au Corbis puis à Derb Moulay Chérif, le dernier est celui du groupe d'exilés).* Le sixième panneau donne l'idée sur les arrestations du soulèvement de janvier 1984 et les militants estudiantins de l'UNEM *(Union Nationale des Etudiants du Maroc).* Le septième panneau donne l'idée sur l'événement du Msella à Figuig en juin 1985 et celui du lycée de Figuig en 1988.
Mémorial des années de plomb. ph. Figuignews

Le suivi

La gestion du centre à savoir la façon, le personnel, le budget, le suivi… est actuellement assurée par l'association Annahda. Le permanent de l'association, monsieur Abdelmajid Elmoussaoui, a bénéficié d'un stage de formation pour la gestion du centre.

Pour ce qui est du délicat problème du budget de fonctionnement, nous essayons de trouver une issue. Nous avons des recommandations d'élaborer un projet dans le cadre de l'IER 2 (*Instance Equité et Réconciliation*) avec le Conseil National des Droits de l'Homme qui a une rubrique sur l'archivage et la mémoire dont nous pourrions tirer profit.
Panneaux résumant certaines périodes des années de plomb. ph. Figuignews **L'accès au centre**

Pour l'accès au centre, nous avons organisé une réunion d'évaluation à laquelle ont participé des victimes et des acteurs locaux. Nous nous sommes concertés avec eux et pris en considération leurs suggestions sur la gestion de ce centre ainsi que son ouverture au grand public.

Il sera donc ouvert à tous publics : victimes et leurs familles, chercheurs, curieux, étudiants ou élèves, … Il se consacrera à tout ce qui concerne Figuig : mémoires, écrits, traditions, archives, victimes des années de plomb, écrits sur les années de plomb et des droits de l'homme au Maroc en général…

Appel

Le centre comme structure est maintenant existant. Ce qui manque c'est d'enrichir son contenu. Son noyau de bibliothèque comprend des écrits sur Figuig de 1845 à 2000 (travail de Abdelkarim Saa), quelques publications récentes, des écrits sur les années de plomb, …

Nous attendons d'autres écrits sur Figuig : sur la mémoire de Figuig, ses traditions, ses coutumes, sa culture ou toutes autres choses ou objets qui pourraient constituer une contribution à l'histoire de Figuig et à la mise en valeur de son patrimoine.

Toutes suggestions des lecteurs sur cette structure de la mémoire sont les bienvenues.

Par Abdeslam Elkouche